اعتقال دوروف قرار سياسي

حسن مدن

أحاطت السلطات الفرنسية اعتقالها مؤسّس مجلس إدارة تطبيق تليغرام ورئيسه، بافيل دوروف، في 24 الشهر الماضي (أغسطس/ آب)، بقدر كبير من السرّية، ولم تستجب لطلبات التعليق على ما جرى، لكن شبكة التلفزيونَ الفرنسية TF1 أفادت بأن القضايا الرئيسية هي عمليات الإشراف على «تليغرام» وعدم الرغبة في التعاون مع إنفاذ القانون، كما ألمح إدوارد سنودن، المُبلغ عن مخالفات وكالة الأمن القومي الأميركية وناشط الخصوصية، إلى أن اعتقال دوروف كان قراراً سياسيًّا اتخذه الرئيس الفرنسي، إيمانويل ماكرون، ولا يقلّل من وجاهة هذا القول نفي ماكرون على منصة إكس هذا بأي حال، قائلاً إن اعتقال الرجل على الأراضي الفرنسية جزء من تحقيق قضائي، والأمر متروك للقضاء، ليبتّ فيه.

كتبت المدعية العامة، لور بيكويو، «هناك شيء» واحد نعرفه على وجه اليقين في ضوء قائمة التهم الموجهة إلى دوروف، أن «المتهم لم يكن مرتبطاً بقانون الخدمات الرقمية للاتحاد الأوروبي (DSA)، أو أي لوائح أخرى خاصة بالتكنولوجيا، حيث لا يمكن أن يؤدّي تطبيق قواعد الحوكمة عبر الإنترنت في الاتحاد الأوروبي إلى اعتقال مالك المنصّة».

على خلاف الحال في غالبية البلدان، حيث تسود وسائل التواصل والمنصّات الغربية، فإن «تليغرام» هو التطبيق الاجتماعي الأكثر شعبية في روسيا وأوكرانيا، ما أضفى بعداً سياسياً إضافياً على الأمر، فضلاً عن أن دوروف نفسه روسي الأصل والجنسية، رغم حصوله على جنسيات دول أخرى، بينها فرنسا بالذات، ما حمل محللين كُثراً على القول إن ما تعرّض له يندرج في محاولة السيطرة على منصّة تليغرام التي أصبحت تتمتع باستقلالية واضحة. كما يندّ الأمر، وفق بعض هؤلاء، عن رغبة الدول الغربية في الوصول إلى البيانات الشخصية والقنوات الخاصة بالروس؛ مع ملاحظة أن مختلف الأشخاص يستخدمون «تليغرام»، وهذا ما يجعل الغرب، الذي تمثله فرنسا في حال التعامل مع دوروف، يسعى إلى السيطرة على المنصّة، أو على الأقل التعرّف على ما هو موجود فيها من بيانات.

الرأي الراجح، بناء على كل ما أتى قولُه، أنّ لِما يجري له علاقة مباشرة بما تُعرف «حرب المعلومات» التي تخوضها الدول النافذة، وأن الغاية هي الوصول إلى بيانات المستخدمين، والتي غدت معرفتها ضرورة لعدّة اعتبارات، بينها التحكّم في تشكيل ميول الرأي العام، وتوجيهه الوجهة التي تخدم مصالح إمبراطوريات المال والسلطة. وللأمر جوانب مختلفة: أمنية، واقتصادية، وسياسية وغيرها، تقتضي معرفة خوارزميات التشفير لدى المنصّات المختلفة للتحكّم في الأمر.

كانت عين فرنسا، وماكرون تحديداً، على مالك تليغرام بعد مغادرته وطنه روسيا. أراد ماكرون أن يوظّف القدرات التقنية العالية لديه في خدمة فرنسا، وتمّ منحه الجنسية الاستثنائية، للغاية ذاتها، ولكن فرنسا أخفقت في تحقيق غايتها في «استيعاب» دوروف في منظومتها المعلوماتية، حيث شقّ لنفسه مساراً مختلفاً، ما أثار حفيظة ماكرون الذي مكّن تطبيق تليغرام من أن يكون له صيت في فرنسا، بعد أن كان هذا الصيت روسياً في المقام الأول. وعلى طريقة «يرزقكم من حيث لا تعلمون»، استفادت روسيا من ذلك في جعل منصّة أطلقها روسي تحظى بانتشار عالمي أوسع.

يمكن أن تُوجَّهَ إلى دوروف تهمٌ عدة، تحمل طابعاً جنائياً، بينها الاشتراك في تبييض الأموال، أو تسهيل الوصول إلى المواد الإباحية وغيرها من التُّهم النظيرة، لكن ليس من شأن هذا كله أن يحجب جوهر المسألة السياسي، باعتباره وجهاً من أوجه «حرب المعلومات» المستعرة، في عصر بات فيه التحكم في هذه المعلومات أداة قوية من أدوات النفوذ، بما يعيق تشكيل إعلام مستقل، نزيه، غير مجيّر للأغراض الدعائية التي تخدم أجندة الحكومات، خصوصاً منها المسكنة بمفاصل السياسة العالمية، ومالكة القدرة على التحكّم في تشكيل الرأي العام وتوجيهه. وبلغ الأمر حدّ ملاحقة أفراد من داخل هذه المنظومة نفسها، كما حدث مع مالك «تليغرام».

يساريو الأردن... البحث عن موطئ قدم

محمد أبو رمان

يومان فقط يفصلان الأردنيين عن صناديق الاقتراع، وتبدو المنافسة قويةً بين حزب جبهة العمل الإسلامي (الممثل الأبرز في المعارضة السياسية) والأحزاب الجديدة، بخاصة الميثاق وإرادة والوطني الإسلامي وتقدّم، بينما تحاول أحزاب اليسار أن تضع لها، ولو موطئ قدم ضمن معادلة المشهد الحزبي، وأن تخطى بأي مقعد عبر القائمة الوطنية الحزبية النسبية، إذ ستتوزّع الأحزاب التي تتجاوز العتبة الانتخابية على 41 مقعداً. يخوض اليساريون الانتخابات الحالية عبر ثلاثة أطراف رئيسية، بعد أن فشلت عملية توحيد الحزب الشيوعي بالأحزاب العقائدية اليسارية والقومية الأخرى، بسبب الاختلاف على القائمة الحزبية، فاكتفى الحزب الشيوعي بنفسه، وبقائمة وطنية باسم «طريقنا»، فيما تجمّعت أحزاب حدث وحصاد والبعث الاشتراكي في قائمة نهوض، واستنكف حزب الوحدة الشعبية ذو اللون اليساري العقائدي عن المشاركة على صعيد القائمة الوطنية، على الطرف المقابل، يتمثل اللون الحزبي الجديد بأحزاب يسار الوسط، والحديث هنا عن ثلاثة أحزاب رئيسية: الأول وهو الأقدم والأعرق، الديمقراطي الاجتماعي (تأسس قبل نحو ثمانية أعوام)، الذي لديه همزات صلة فكرية بالأحزاب اليسارية الجديدة في أوروبا، والحزب الجديد، التنمية والتحديث الذي اندمج بالحزب الديمقراطي الاجتماعي، وتختلف بنيته التكوينية بصورة كبيرة عن الأول، إذ إن أفراد «التنمية والتحديث»، غالباً ينتمون إلى التيار الليبرالي الاجتماعي، بينما أغلب أعضاء «الديمقراطي الاجتماعي» من الذين خرجوا من تجارب اليسار الأيديولوجي. وعلى كل حال، يبدو أنّ مفاهيم الديمقراطية الاجتماعية ومبادئ جون رولز تمكّنت من إيجاد أرضية مشتركة بين هذين التيارين الرئيسين. دخل «الديمقراطي الاجتماعي» (بعد اتحاده مع «التنمية والتحديث») في تحالف مع الحزب المدني الديمقراطي، الذي كان هو الآخر يمثّل أفراداً كانوا ضمن حزب التحالف المدني (كان يمثل تياراً ليبرالياً اجتماعياً وانهار بعد فترة قصيرة، وأفراده أصحاب نزعة ليبرالية اجتماعية). وبالرغم من أنّ هنالك محاولات ملموسة لهذا الائتلاف في تقديم حملة انتخابية جديدة مقنعة، إلا أن من غير المتوقع أن يحقق نتائج منافسة في هذه الانتخابات على الأقل، لافتقاره إلى حاضنة شعبية واجتماعية كبيرة أو صلبة، كما هي حال الإسلاميين أو الأحزاب الجديدة التي تستند إلى بُنى عشائرية. من المفارقة أنّ مرحلة الاستعدادات للانتخابات النيابية الأردنية تزامنت مع فوز غير متوقّع للجبهة اليسارية في فرنسا في الانتخابات البرلمانية، بعدما اتّحدت القوى اليسارية وواجهت اليمين، وقد يكون هذا ما شجّع اليساريين والقوميين الأردنيين إلى محاولة تقديم قائمة موحّدة، لكن الاختلافات برزت بوضوح وبسرعة، كذلك فإنّ الفروق بين الحالتين، الفرنسية والأردنية، والمزاجين الاجتماعي والثقافي هنا وهناك، لا تخفى على أحد. صحيحٌ أنّ الأحزاب القومية واليسارية والمستقلين قد نجحوا بإطاحة «الإخوان المسلمين» في انتخابات النقابات المهنية قبل أعوام قليلة، وشكلوا قائمة موحدة قوية، هي قائمة نمو، وهي نجاحاتٌ لم تكن لتتحقق لولا مساعدة من «صديق!»، لكن تجربة «نمو» لم تخرُج من إطار النقابات إلى الحلبة السياسية والحزبية، بينما تمثل أحزابٌ، مثل الميثاق وإرادة وغيرها، الرهان البديل من «نمو» اليسارية في الانتخابات النيابية لمنافسة «الإخوان». ثمّة من يراهن في دوائر السياسة القريبة من القرار على إمكانية إيجاد لون يساري في اللعبتين، السياسية والحزبية، لكن سقف التوقعات تراجع بعدما بدت الأرقام في الاستطلاعات الرسمية وغير الرسمية محدودة. وبالرغم من وجود داعمين لليسار من المسؤولين، وهنالك متعاطفون مع التيارات اليسارية، و«يساريين بلا يسار»، ممن كانوا يساريين حزبيين، إلا أنهم حالياً أفرادٌ مقرّبون من مؤسّسات الدولة، وهنالك محدّدات عديدة تحول دون وجود يسار قوي، حتى لو كان وسطياً أو براجماتي النزعة، منها ما يتعلّق بالتحوّلات الاجتماعية والثقافية، ومنها ما يتعلق بعدم قدرة الأحزاب اليسارية بألوانها المتعدّدة على إفراز جيل قيادي جديد قادرٍ على أن يخاطب الشارع ويتجاوز الأطر المؤسسية الحزبية الضيقة.

هل أصبحت الانتخابات التونسية مهدّدة؟

صلاح الدين الجورشي

دخل المسار الانتخابي في تونس في نفق جديد أكثر ظلمةً وعورة. فالهيئة العليا المستقلة للانتخابات وأصلت المراوغة بالجَميع، وتحدّتهم، عندما رفضت تنفيذ حكم المحكمة الإدارية الذي أنصف ثلاثة مرشّحين جرى شطبهم، منذر الزنايدي وعبد اللطيف المكي وعماد الدايمي. ويا ليتها ما فعلت، إذ توالت ردود من الهيئات والأطراف ذات الاختصاص في القانون الدستوري ومن بقية الأطراف، نسفت «الحجج» التي اعتمدت عليها الهيئة، فبحسبهم، منحت نفسها صلاحيات لا تملكها، مكّنتها من أن تكون أقوى وأعلى من المحكمة الإدارية التي تعدّ أهم هيئة قضائية في تونس.

تجد الهيئة نفسها، ومن ورائها السلطة، معزولة تماما ومتّهمة أيضاً، فهي بمخالفتها الإجماع القانوني فقدت شرعية التحدّث باسم الدستور والقانون حسب اعتقاد أصحاب الاختصاص. وهو ما دفع مكونات المجتمع السياسي والمدني إلى إدانة ما أقدمت عليه الهيئة، و«التبرّؤ منها». وهو ما فعله الاتحاد العام التونسي للشغل الذي كان من المساندين بقوة لما حصل في 25 يوليو/ تموز 2021، فقد اعتبر موقف الهيئة «سابقة قانونية وتاريخية»، ووصف قرارها بأنه خارج عن القانون. ورأى الاتحاد في قرار الهيئة «توجيها ممنهجاً ومنحازاً وإقصائياً وتأثيراً مسبقاً على نتائج الانتخابات». وقال رئيس الاتحاد، نور الدين الطبوبي، إنه قرارٌ سيحول الموعد الانتخابي إلى «مناسبة للمبايعة والولاء ونسف المبادئ الديمقراطية».

لقد قوّضت الهيئة، بدون قصد منها، جزءاً مهماً من مصداقية الرئيس قيس سعيد باعتباره حالياً واحداً من المرشّحين، وبالتالي كل تشكيك في سلامة الإجراءات القادحة في جدّية المسار الانتخابي هو إضعاف لمصداقية الرئيس المنتهية ولايته. فأكثر من 80 أستاذ قانون وعلوم سياسية طالبوا هيئة الانتخابات بضرورة التراجع عن موقفها، وهذا ما يفسّر تصريحات عديدين ممن كانوا قريبين من الرئيس، ووجدوا أنفسهم مناهضين بشدّة هذا المنزلق الجديد نحو المجهول. لم تكتف الهيئة بالإصرار بإقصاء المرشّحين الذين أعادتهم المحكمة، بل وتعمّدت رفع 25 قضية ضد المرشّح المستقل، العياشي الزمال، الذي أودع في السجن. كما يجري الحديث عن احتمال فتح بحث ضد المرشّح، زهير المغزاوي، بسبب تصريحات له انتقد فيها المرشّح الرئيس المنتهية عهدته، وإذا ما تأكّد هذا، يكون الغطاء، قد رفع نهائيا عن المسلسل الانتخابي والسياسي، وتكون تونس تسير نحو انتخاباتٍ بلا طعم ولا رائحة. عجّلت قرارات الهيئة العليا المستقلة للانتخابات أيضا بدفع الأحزاب والجمعيات نحو تصعيد تحرّكاتها للدفاع عن الحريات، حيث جرى تأسيس «الشبكة التونسية للدفاع عن الحقوق والحرّيات» التي تقف وراءها عشر منظمات وتسعة أحزاب، احتجاجاً على «التضييق على الحقوق والحرّيات العامة والفردية وعلى حرّية الصحافة والإعلام»، فمع منع العدد الصادر أخيراً من مجلة جون أفريك عاد شبح الصنصرة إلى سماء تونس. هل فشلت «المقاومة عبر القانون وبالقانون» التي اعتمدتها بعض الأطراف؟ وهل يلجأ المعارضون إلى مقاطعة الانتخابات ومتابعة المشهد من فوق الربوة؟ ... هناك احتمال وارد من شأنه تغيير المعادلات، فالمرشحون المبعدون تقدّموا بطعون إلى المحكمة الإدارية التي قد تقضي ببطلان نتائج الانتخابات، وذلك يعمّق أزمة العلاقة بين مؤسسات الدولة. عندها سيفوز المرشّح قيس سعيّد، عن طريق الغلبة وبدون شرعية دستورية. والسيناريو الثاني الذي يدعو إليه بعضهم هو الوقوف وراء المرشّح عياشي الزمال، لأن إيقافه لا يمنع بقاءه ضمن السباق الانتخابي. ولا يستبعد هؤلاء احتمال خروجه من السجن رئيساً لتونس. لقد قرّر قيس سعيد الانتقال إلى السرعة القصوى، إما أن ينتصر ويفرض نفسه على الجميع أو يصطدم بموانع عديدة ليجد نفسه خارج مؤسّسات الدولة. لهذا قال أمام زير الداخلية إن الانتخابات «شأن داخلي لا دخل لأي جهة أجنبية فيه». وفي هذا رسالتان، واحدة إلى الخارج، والثانية للتأكيد أن الخيار الأمني جاهز.

هل ينجح بايدن في إنجاز تطبيع سعودي إسرائيلي؟

لميس أندوني

تبدو إدارة الرئيس الأميركي، جو بايدن، في سباق مع الزمن، لإنجاز معاهدة تطبيع سعودي إسرائيلي، قبل خروجه من البيت الأبيض، وهو ما كان أولوية له منذ بدء ولايته قبل أربع سنوات. فقد أعلن وزير الخارجية، أنتوني بلينكن، الخميس الماضي (5 سبتمبر/ أيلول الجاري) أن من الممكن إبرام معاهدة بين السعودية وإسرائيل، قبل نهاية السنة الحالية إذا أمكن الوصول إلى اتفاق لوقف إطلاق النار في غزة.

لذا؛ لا علاقة للهفة الأميركية على وقف إطلاق النار بإنهاء الحرب أو بوقف معاناة الشعب الفلسطيني، وإنما بإقناع الرياض بالتطبيع الرسمي والعلني مع تل أبيب. ... قبل ذلك، كان الوعد الأميركي بدعم إقامة دولة فلسطينية مقابل تطبيع سعودي إسرائيلي، وقد جرى تأكيد أن الرياض تصرّ على هذا الشرط أيضاً، وإن كان هذا مجرّد خدعة؛ إذ تعارض أميركا حقّ تقرير المصير للشعب الفلسطيني، وتشترط أن يكون مستقبل الشعب الفلسطيني مرهوناً بموافقة إسرائيلية. وهي ما تزال تحاول أن تنفذ التطبيع المأمول، بعد ما كانت تعتقد أنه على وشك التحقّق، لولا انطلاقة «طوفان الأقصى» في 7 أكتوبر (2023)، ولم تياس، بل استمرّت زيارات بلينكن تل أبيب والرياض لإيجاد صيغة توافق عليها السعودية، لنتذكّر هنا أن الولايات المتحدة لا تتحدّث عن إنهاء حرب الإبادة الصهيونية ضد أهل غزة، وإنما عن وقف لإطلاق نار لا ينهي الحرب، ويترك القرار بيد إسرائيل. مع ذلك، وقف إطلاق النار هو ما يسعى إليه الفلسطينيون وياملونه، فالمجازر والتجويع لا ينتهيان، واستعمال واشنطن وقف إطلاق النار جزرة تمدّها إلى السعودية يعكس مدى الاستهتار بحياة الفلسطينيين، إذ لا يهمّها سوى مصالحها، فضلاً عن أن بايدن يريد إنجازاً لولاية ضعيفة وهزيلة، باستثناء الاستقواء على الفلسطينيين والمشاركة في حرب الإبادة ضدهم.

التطبيع مع السعودية مفتاح لتطبيع عربي إسرائيلي شامل، وترسيم تحالف عسكري إسرائيلي عربي تقوده أميركا، تمهيداً لإدماج إسرائيل في المنطقة وتصفية القضية الفلسطينية. ولكن، لأميركا أهداف أخرى من استكمال حلقة التطبيع العربي الإسرائيلي، فبدونه لا تستطيع إضعاف مشروع الجسر البرّي الصيني (طريق الحرير الجديد)، وتقويض نفوذ روسيا، والأهم الصين، في المنطقة. لذا؛ عرضت على السعودية ما وصفتها «الصفقة الكبرى» التي تشمل معاهدة دفاع استراتيجي مع الرياض، ومعاهدة تطبيع سعودية - إسرائيلية، وإفساح الطريق لدولة فلسطينية مستقلة. ونرى تصوير هذا العرض كأنه عرض سخي للسعودية، لكن بدون ضمان إقامة دولة فلسطينية، فليس هناك التزام أو وعد، وإنما كلمات تتركها لحليفتها إسرائيل لتفسرها كما تريد. وإذا ما اقترب موعد معاهدة تطبيع سعودية إسرائيلية، فسيضج الإعلام بتصريحات وتحليلات، إن وقف إطلاق النار و«إفساح الطريق لدولة فلسطينية» كانا شرطي التطبيع السعودي مع إسرائيل، أي إن الرياض حققت مطلباً فلسطينياً مقابل التطبيع، تماماً كما جرى ترويج امتناع إسرائيل عن ضم الضفة الغربية مقابل اتفاقيات الإبراهيمية عام 2020، ولا يهم إذا التزمت إسرائيل التي لم تتخلّ عن خطتها لضم الضفة الغربية أو رفض تأسيس دولة فلسطينية، أو لم تلتزم. لذا؛ جُلّ تركيز واشنطن حالياً هو الوصول إلى اتفاق وقف إطلاق نار، ولو خرقته إسرائيل بعد حين، حتى توقّع السعودية معاهدة «سلام» مع إسرائيل، لكن سعي واشنطن إلى اتفاق وقف إطلاق النار، على أهميته في ما يخص أهدافها، لا يمنعها من محاولة فرض شروط إسرائيل.

والإشارة هنا إلى أن أوساطاً في واشنطن، كما بدا في تقارير صحافية، كانت تخشى أن يؤثر العدوان الإسرائيلي الوحشي على قطاع غزة على مسار التطبيع العربي الإسرائيلي. ولكن أي دولة عربية لم تهدّد بتجميد التطبيع مع إسرائيل أو وقفه. وهذا ما جعل واشنطن تستمر في الضغط للتوصل إلى تطبيع سعودي إسرائيلي، وكما بيّنتُ في مقال سابق في

> إذا ما اقترب موعد معاهدة تطبيع سعودية إسرائيلية، فسيضج الإعلام بأن وقف إطلاق النار و«إفساح الطريق لدولة فلسطينية» كانا شرطي التطبيع السعودي

«العربي الجديد» (هل بدأ ترسيم حلف ناتو عربي إسرائيلي/ 16/6/2024)، أن أميركا باشرت بخطوات تأسيس لحلف عسكري عربي إسرائيلي، في اجتماع لقادة جيوش عربية وإسرائيل بتنسيق من القيادة المركزية للقوات الأميركية لمنطقة الشرق الأوسط (سينتكوم) في 13 يونيو/ حزيران الماضي في المنامة.

على الرغم من كل ما سبق، يعرقل رئيس الوزراء الإسرائيلي، بنيامين نتنياهو، وإن كان من أشد المتحمّسين للتطبيع مع السعودية، الجهود الأميركية بأفعاله، فإصراره على التمسّك بالسيطرة على محور صلاح الدين (فيلادلفيا) في غزة، ما يخالف اتفاقية كامب ديفيد بين إسرائيل ومصر، أغضب ولي العهد السعودي، محمد بن سلمان، الذي أعلن تضامنه مع القاهرة ودعمه رفضه ما أعلنه نتنياهو. وقضية هذا المحور مؤشّر، ويجب أن يكون إنذاراً للسعودية من «كذبة» اتفاقيات السلام مع إسرائيل، وتذكيراً لمصر والأردن بشكل خاص، المهدّدتين بشكل مباشر من قبل إسرائيل، بأنه لا اتفاقيات سلام أو تطبيع يحميها من مخططات إسرائيل. ولكن لا من يرى أو يسمع أو يتذكّر، في وقت أقنعت بعض الأنظمة نفسها بأن تمسّكها بالعلاقات مع إسرائيل ضمانة لاستمرارها، بغضّ النظر عن حجم الدمار والخسائر وصور الأطفال القتلى والجرحى والتأهيل بين أنقاض البيوت في غزة.

قد تنجح أميركا أو قد لا تنجح، والأرجح أن يخرّب نتنياهو عملها على التطبيع مع السعودية، ليس لأنه لا يريده، وإنما لا يريد أن يتخلّى عن شروطه ولا حربه ولا ما يعتقد أنها فرصته بإلحاق هزيمة ساحقة ضد الشعب الفلسطيني. والمشكلة أنه حتى لو فشلت واشنطن في هذا قبل نهاية العام الحالي، فإنها تفرض خطوات تطبيعية بين السعودية وإسرائيل على شكل تعاون في مجالات التكنولوجيا والترفيه وتعديل المناهج حيال القضية الفلسطينية تساهم في تشويه وعي السعوديين وتغييره، كما فعلت وتفعل في أكثر من دولة عربية. فلا يكفي رفض توقيع اتفاقية شاملة الاتفاقيات الإبراهيمية، كما تريد أميركا، بل ينبغي رفض شراكات مع مؤسّسات إسرائيلية حتى لا يصبح التطبيع أمراً واقعاً تنقضّه مراسم التوقيع، فقد بدأت أصوات ترتفع في السعودية تؤيد إسرائيل وتتماهى مع ادّعاءاتها، إضافة إلى تغطية قناة العربية التي يبدو أنها تريد أن تثبت أنها تجنح إلى السلام في حين أن المقاومة الفلسطينية تصرّ على افتعال الحرب مع إسرائيل، وهذه كلها مؤشّرات خطرة على تطبيع العقول قبل ترسيم المعاهدات والاتفاقيات. لم يعد أي شيء مستغرباً، فالصمت على محاولة إبادة شعب يدلّ على أنه لولا تهوّر نتنياهو وصفاقته ووقاحته العلنية واحتقاره الدول العربية لشهدنا مراسم كثيرة لتوقيع معاهدات، ولربما احتفالات... العقبة الحقيقية أمام كل قوى الخنوع أن القضية الفلسطينية باقية، وتحظى بشرعية أخلاقية بشكل غير مسبوق في العالم، وهذا سبب آخر يدفع أميركا إلى الإصرار على التطبيع، وهو سببٌ آخر يدفعنا إلى الدعوة إلى مقاومة التطبيع.

(إعلامية من الأردن)

الدولة الوطنية المغاربية والعنف السياسي

عبد القادر الشاوي

مضى على استقلال معظم البلدان المغاربية أكثر من ستين سنة. وتعتبر ليبيا الأقدم، تاريخيا، بموجب القرار الذي أصدرته الجمعية العامة للأمم المتحدة في سنة 1949، الرامي إلى منح هذا البلد، المقسّم بين القوى الاستعمارية، استقلاله في موعد حُدّد في ثلاث سنوات، بل وكوّنت لذلك لجنة قصد تنفيذه من خلال نقل السلطة إلى حكومة ليبية مستقلّة. ومعلوم أن هذه حالة خاصة تماماً، انتهت بأن أعلنَ الحكم الملكي السنوسي في البلاد، وبقي إلى أن أطاحه العقيد معمر القذافي في 1969. بينما يمكن القول، من دون خطّ تقريبا، إن استقلال باقي البلدان المغاربية تبلور، في الحقيقة، من خلال صيغة «الاستقلال الذاتي» الذي حافظت فرنسا بموجبه على أهم الامتيازات والمصالح التي كانت لها في نطاق الحماية (المغرب، تونس، موريتانيا) أو الاستعمار المباشر (الجزائر باعتبارها ولاية فرنسية)، ولم تُبْنِ الدولة الوطنية الحديثة إلا في المراحل الأولى التي شهدت أعنف المواجهات الكبرى على السلطة وعلى المصالح المرتبطة بالسيادة والسيطرة. يُقال هذا لأنّ ما تفرّع عن وجود حياة سياسية مستقرّة تميّز في العهد (الوطني)، إلى هذا الحد أو ذاك، بإرْاء ما كانت تبعث عليه المرحلة من قلاقل واضطرابات، بظاهرة بالغة العنف والقوة يمكن تسميتها التحكم المطلق، بحيث صار عنوان التوجّه السلطوي في مختلف الأجهزة، المخابراتية والإيديولوجية في المقدمة، التي ارتبطت بوجوده واعتماده بعد انقضاء عهد الحماية والاستعمار. والمستفاد من ذلك أن قيام الدولة نفسها، مفهوماً وبنية سياسية، أوجد شكلا من أشكال التنظيم الاجتماعي، يقوم على المراقبة المصرية، إلّا أن مواءمة سياسات البلدين فيه تواجه تحدّيات كبيرة بفعل تعقيدات الديناميكيات المؤثرة فيه وتعدّدها. ويُمكن أن تكون هدفاً على المدى البعيد. مع ذلك، تفرض الأولويات الملحة للبلدين في الوقت الراهن نفسها، وإنْ كانت لا تقل أهمية عن الأولويات الملحة والأهداف القابلة للتطبيق في المستقبل المنظور.

بالنظر إلى أن الأزمة التي عصفت بالعلاقات التركية المصرية، استمرّت عقداً، وكانت لها آثار كبيرة عليها، فإن الأولويات الملحة تتمثل أولاً بتعزيز دبلوماسية القادة بين أردوغان والسيسي، خصوصاً أنه كان للأزمة أثر حاد على العلاقة الشخصية بين الرئيسين. وثانياً، في استخدام الفرص المتاحة في المجالات الاقتصادية والعسكرية أرضية تأسيسية لمشروع الشراكة الاستراتيجية الشاملة. وثالثاً في مواءمة السياسات الخارجية للبلدين في القضايا التي ينخرطان فيها بشكل قوي.

استطاع البلدان، إلى حد كبير، معالجة القضايا، التي كان لها دور مباشر في إشعال الأزمة، مثل علاقة تركيا بجماعة الإخوان المسلمين، والقضايا، التي غذّت الأزمة في العقد الماضي، مثل انخراط البلدين في سياسة الاستقطاب الإقليمي الحادّ، حيث تقلص تأثير هذه السياسة كثيراً، منذ شرعت أنقرة بإصلاح علاقاتها بالإمارات والسعودية. وإلى حد معقول، استطاعت تركيا ومصر نقل سياستهما في الصراع الليبي من المنافسة الحادّة عالية المخاطر منذ 2019 إلى المنافسة المنضبطة في المستقبل المنظور. لتطويرها إلى التعاون التنافسي، وحالياً إلى مواءمة السياسات لتسوية الصراع.

لقد حرمت أزمة العقد تركيا ومصر فرصاً كثيرة لبناء شراكة استراتيجية شاملة، كان بمقدورها أن تعظّم مصالحهما الوطنية في لحظة اضطراب إقليمي غيّرت وجه المنطقة، وتجعلها أكثر فعالية وتأثيراً في تشكيل الصراعات المؤثرة عليها وأقل تأثرا بسياسات القوى الإقليمية والدولية في هذه الصراعات. لكن الوضع الناشئ بينهما يمكن أن يقلص الفترة لتعويض الفرص الضائعة إذا ما استطاعتا الاستفادة من دروس تجربة أزمة العقد، وإدارة العلاقة الجديدة من منظور مختلف، يرتكز على نهج الربح المتبادل وإيجاد الفرص، وتغليب التعاون التنافسي على نهج المنافسة الحاد الذي كان سائداً.

(كاتب لبناني)

> حرمت أزمة العقد تركيا ومصر فرصاً كثيرة لبناء شراكة استراتيجية شاملة

تركيا ومصر والأهداف الواقعية

محمود علوش

كانت زيارة الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي أنقرة في 4 سبتمبر/ أيلول الجاري أبعد من مُجرّد ردّ لزيارة نظيره التركي أردوغان القاهرة في فبراير/ شباط الماضي، وتأكيد الرغبة الناشئة في العلاقات منذ طيّ صفحة أزمة العقد، ففي مضمونها، تمثّل الزيارة العلاقات الجديدة من مرحلة بناء الثقة إلى مرحلة مأسسة مشروع شراكة استراتيجية مُتعدّدة الأوجه، بتدشين مجلس التعاون الاستراتيجي رفيع المستوى. كذلك تُعزّز دبلوماسية القادة التي ستعمل دافعاً قوياً لمشروع الشراكة بالنظر الذي عمل فيه غيابها في العقد الماضي على تعميق الخصومة ورفع مخاطر المنافسة الإقليمية بين البلدين إلى مستويات حرجة. وفي توقيتها الإقليمي الملتهب، المُتمثل بحرب 7 أكتوبر وسياقاتها الإقليمية، وتوقيتها العالمي المتمثل بالمنافسة الجيوسياسية العالمية التي تُلقي بظلالها القوية على الشرق الأوسط، تصبح التفاعلات التركية المصرية عنصراً مؤثراً في عملية إعادة تشكيل الجغرافيا السياسية الإقليمية، مع ذلك، الرهانات على الحقبة الجديدة بين تركيا ومصر، على مستوى أثارها على العلاقات البينية أو على مستوى القضايا الإقليمية التي ينخرط البلدان فيها، مثل القضية الفلسطينية وليبيا وشرق البحر المتوسط والقرن الإفريقي، ينبغي أن تكون واقعية. ما لا يرجع إلى أن مشروع الشراكة الاستراتيجية في طور النمو، وسيستغرق وقتاً طويلاً قبل اتضاح آثاره العميقة فحسب، بل أيضا إلى التحدّيات الكبيرة التي تواجه عملية مواءمة سياسات البلدين بشكل فعّال في هذه القضايا. وفي ضوء ذلك، تظهر المجالات القابلة للتطور السريع هدفاً واقعياً في المستقبل المنظور. وفي مقدّمتها، يبرز تعميق العلاقات التجارية الاقتصادية ورفع حجم التجارة السنوية المتبادلة من عشرة مليارات دولار إلى 15 مليارا، والاستفادة من فرص التنمية المتبادلة والتعاون في تجارة الطاقة وتطوير التعاون الدفاعي. وعلى مستوى السياسات الخارجية، يبرز الانخراط المشترك في مواءمة سياسات البلدين في ليبيا، لنقل الصراع إلى مرحلة الحل، وتعزيز التنسيق بين البلدين في القضية الفلسطينية وفي القرن الإفريقي، باعتبارها أهدافاً أخرى قابلة للتطبيق. ومع أن الصراع الجيوسياسي في شرق البحر المتوسط حجر زاوية رئيسي في التشكيل الجديد للعلاقات التركية المصرية، إلّا أن مواءمة سياسات البلدين فيه تواجه تحدّيات كبيرة بفعل تعقيدات الديناميكيات المؤثرة فيه وتعدّدها. ويُمكن أن تكون هدفاً على المدى البعيد. مع ذلك، تفرض الأولويات الملحة للبلدين في الوقت الراهن نفسها، وإنْ كانت لا تقل أهمية عن الأولويات الملحة والأهداف القابلة للتطبيق في المستقبل المنظور.

> حرمت أزمة العقد تركيا ومصر فرصاً كثيرة لبناء شراكة استراتيجية شاملة

(كاتب لبناني)

كاريكاتير كارتون موقعنت

انتخابات أميركا... دور استطلاعات الرأي

فاطمة ياسين

بعد دراما تنحّي بايدن وتصدّر كامالا هاريس المشهد الانتخابي في الولايات المتحدة، تحرّكت استطلاعات الرأي قليلاً لصالحها. ويمكن أن يُعزى هذا الانزياح إلى تلقّي الديمقراطيين دفقة نشطة أعقبت انسحاب المرشّح العجوز، فقد كان أداء بايدن خلال حملته بطيئاً ومتعثّراً، ما أفقد الديمقراطيين الكثير من زخمهم الحماسي، ليعوّض اختيار هذه السيدة بعض الحماسة المفقودة... لكن الإحصائيات أخيراً بدأت بإظهار تقهقر بطيء لهاريس، رغم أنها ما زالت تحافظ على بعض التفوّق الطفيف، الذي يمكن أن يقع ضمن هامش الخطأ. وبما أن الوقت مبكّرٌ للاعتماد على إحصائيات الرأي العام، حيث يفصلنا أكثر من ثمانية أسابيع عن موعد الانتخابات، وهي فترة ليست قصيرة، ويمكن أن تخبئ الكثير، سيما أن الحملات الانتخابية الأميركية تعتمد على مفاجآت يمكن أن يخفيها المرشّحون لبعضهم، ولا يُفصَح عنها إلا قبل فترة قصيرة من بدء عملية الاقتراع، ليبقى الناخبون واقعين تحت تأثير ما أُفصح عنه أخيراً. وخلال ذلك لا تتوقف الدوائر المختصّة بالإحصاء عن سبر المشاعر في محاولة التنبؤ بالرئيس القادم قبل موعد الانتخاب. بدأت استطلاعات الرأي وعدّ الناخبين بشكل مسبق، منذ مائتي سنة، بقصد التنبؤ بالفائز في الولايات المتحدة، وبطرق بدوية ومباشرة، منها كتابة أسماء المرشّحين على علب الحلوى أو الأغذية الأخرى، وكانت تُحتسب النقاط على أساس عدد العلب المبيعة باسم كل مرشّح. تطور الأمر كثيراً، وضُبط بقواعد الإحصاء العلمية، إلى أن أصبحت استطلاعات الرأي إجراءاتٍ منتظمة تقوم بها وسائل الإعلام، وتغذّي بها آلتها الإخبارية باستمرار. وتتصاعد وتيرة إجراء الانتخابات، مع اقتراب الموعد النهائي لها. وتجسّ النبض الانتخابية ذاتها الرأي العام، بمعرفة موقع مرشّحها وتعديل نشاطها الدعائي وفقاً للنتيجة. وقد أظهرت النتائج الحقيقية للانتخابات أن استطلاعات للرأي كثيرة يمكن أن تكون صائبة بهامش الخطأ المعلن، ولذلك ازداد الاعتماد عليها، رغم إخفاقها، في أحيان أخرى، كما حدث في انتخابات عام 2016، عندما أكّدت الاستطلاعات أن هيلاري كلينتون ستهزم ترامب، لينقشع دخان اليوم الأخير بفوز ترامب. ومع ذلك، لم يتوقف الاعتماد على سبر الرأي العام، ووُضع عاملاً ثابتاً وأساسياً في آليات تحرّك الحملات الانتخابية. تجري استطلاعات الرأي حالياً بالتوجّه إلى عيّنة مختارة عشوائياً من 500 إلى 1000 شخص، يراعى أن تمثّل المجتمع تمثيلاً جيداً من ناحية العمر والثقافة والعرق والمستوى الاجتماعي... ثم تُسأل العيّنة أسئلة متطابقة، ليجري الفرز والتحليل الإحصائي بحسب نموذج رياضي معتمد، يُضفي على النتائج صبغة موضوعية، يمكن أن تقع أخطاء، غير مقصودة تؤثّر في نتيجة الاستطلاع. ويمكن أن يكون لدى أحد المحزبين قدرة أكبر في توجيه المستطلعة آراؤهم، فف

حقائق تكشفت على أعتاب عام من حرب الإبادة

مصطفى البرغوثي

ونحن نقترب من الذكرى السنوية الأولى للسابع من أكتوبر، وعلى أعتاب عام من حرب الإبادة الجماعية المستمرّة على قطاع غزّة، وتمتدّ أذرعها إلى الضفة الغربية أيضاً، يبدو مهمّاً الالتفات إلى ما تبلور في الشهور الماضية من حقائق صارت مؤكّدة.

أولاً: إن أحداث يوم 7 أكتوبر كانت نتيجة ولم تكن سبباً. نتيجة 76 عاماً من تطهير عرقي لـ 70% من الشعب الفلسطيني و57 عاماً من أطول احتلال في التاريخ الحديث، ولمنظومة أبارتهايد عنصرية فاقت في وحشيتها كل ما سبقها، ولحصار ظالم خنق قطاع غزة 17 عاماً من دون أن يلتفت العالم إلى معاناة أهله. وما دامت مسبّبات 7 أكتوبر قائمة، بل تعاظمت بمستوى الظلم الهائل الذي سببه جيش الاحتلال للشعب الفلسطيني في غزّة وسائر الأراضي المحتلة، فلن يكون المستقبل مشرقاً لمن ظنوا أنهم قادرون على قهر إرادة الفلسطينيين. ثانياً: أظهر أبناء الشعب الفلسطيني وبناته في قطاع غزّة وصنعوا صموداً بطولياً لا مثيل له في التاريخ البشري الحديث، رغم فداحة الظلم وشدّة الألم الذي يصعب حتى وصفه، وأفشلوا، بصمودهم ومقاومتهم الباسلة، الهدف المركزي للعدوان الإسرائيلي، وهو طردهم من وطنهم وتنفيذ التطهير العرقي ضدّهم للمرّة الثانية. وقد كان للخبرة التاريخية لمعظم سكان غزّة، و70% منهم من اللاجئين الذين طردوا من بلداتهم وقراهم عام 1948، دور كبير في تعزيز إرادتهم على الصمود. ثالثاً: انهارت على رمال غزّة وشواطئها قيم المجتمع الغربي وادّعاءاته حول القانون الدولي وحقوق الإنسان والديمقراطية، وانكشف حجم النفاق الغربي، عندما يتعلق الأمر بإسرائيل، ربيبة الغرب الإستعماري، وقاعدة مصالحه الاستراتيجية، كذلك فُضحت ازدواجية المعايير الغربية عند المقارنة بين المواقف في أوكرانيا وفلسطين. وذلك أمرٌ ستكون له تداعياته على مجمل العلاقات الدولية، وكأن غزّة الصغيرة بحجمها، والكبيرة بقوة إرادتها، كشفت عُري العالم، ونهاية ما سمّي النظام الدولي الذي انبثق بعد الحرب العالمية الثانية. وللأسف، الرسالة التي وصلت إلى دول العالم أن السائد في عالمنا شريعة الغاب وليس القانون الدولي. وبالتالي، إنّ من يملك القوة يستطيع أن يفعل ما يشاء، وستكون كثير من الدول الصغيرة نسبياً، التي تبارت في تأييد إسرائيل، أول من سيدفع ثمن عالم تحكمه مفاهيم القوة في غياب ما يسمونه «القانون الدولي». وقد فهم الشعب الفلسطيني وقواه السياسية بالتجربة المرّة أن سياسات الدول في عصرنا تحكمها المصالح وليس المبادئ.

رابعاً: لا يوجد ما يعادل، بل ويفوق خيبة الأمل من المجتمع الدولي، إلا خيبة الأمل الأكبر من ضعف الأنظمة العربية والإسلامية وعجزها أمام الغطرسة العدوانية الإسرائيلية، وتقاعسها عن القيام بواجبها تجاه شعوبها على الأقل، وتجاه مقدّساتها. وسيكون لفشلها في إدراك مقولة «أُكلت يوم أُكل الثور الأبيض» تداعيات خطيرة. لكن التداعيات الأكبر ستنجم عن تعمّق الهوة الهائلة بين مواقف هذه الأنظمة ومشاعر شعوبها التي تشعر بعمق الإهانة التي لحقت بكرامتها، نتيجة السماح لحكومة إسرائيل الفاشية بالانفراد بالشعب الفلسطيني والبطش به، فيما واصلت بعض الحكومات تطبيعها مع دولة الاحتلال. خامساً: خسرت السلطة الفلسطينية، بسلبيتها وانزوائها عن القيام بدورها في مواجهة العدوان، الكثير من شعبيّتها، وتعمقت للأسف هذه الخسارة، باستمرارها في عدم تطبيق اتفاقيات بكين وموسكو لفتح طريق المصالحة والوحدة الوطنية. سادساً: ليس لدى إسرائيل، بحكومتها ومعارضتها، أي استعداد للسلام، أو للحلول الوسط مع الشعب الفلسطيني، ولا يوجد لديها إلا مشروع واحد، الاحتلال الدائم والاستيطان والضمّ والتهويد. وهذا المشروع وأد إلى الأبد اتفاق أوسلو ونهجه. وأثبتت إسرائيل أنها لا تفهم إلا لغة القوة. لكن أخطر الحقائق التي أصبحت راسخة، أن المنظومة الحاكمة وغالبية المجتمع الإسرائيلي تسير نحو الفاشية بأسوأ صورها. سابعاً: لم تكن الولايات المتحدة، ولن تكون، وسيطاً أو طرفاً محايداً، ولو نسبياً، عندما يتعلق الأمر بإسرائيل، فانحيازها مطلق، ولولا دعمها العسكري والمالي والسياسي غير المحدود لإسرائيل، لما صمدت الأخيرة شهراً في حرب الدمار التي تشنها. ثامناً: من الواجب مواصلة الضغط على محكمتي العدل والجنايات الدوليتين لإصدار أحكامهما، وتنتظر دول غربية كثيرة دعمت إسرائيل بالسلاح والقذائف مفاجآت غير سارة، عندما تُصدر محكمة العدل الدولية حكمها بأن ما جرى في غزّة حرب إبادة جماعية. تاسعاً: فشلت إسرائيل وستفشل، رغم همجية حربها الدموية في تحقيق أهدافها، فلم ولن تستطيع اقتلاع المقاومة الفلسطينية، ولم ولن تنجح في إحداث التطهير العرقي، ولم ولن تنجح في بسط هيمنتها وسيطرتها أو كسر إرادة الشعب الفلسطيني المصمّم على نيل الحرية. عاشراً: الصراع الدائر ليس على أمور صغيرة وتفصيلية، كمحور صلاح الدين (فيلادلفي) الذي أصبح قصيدة نتنياهو المملّة، بل على إنهاء الاحتلال والاستيطان ومنظومة الأبارتهايد وكل نظام الاستعمار الاستيطاني الإحلالي الصهيوني. إنه نضال شعب لن يتثنى من أجل الحرية والكرامة وحقّ تقرير المصير والسلام العادل. أحد عشر: أكبر نقطة ضعف فلسطينية، حالة الانقسام الداخلي، وانتصار الشعب الفلسطيني في نضاله العادل مشروطٌ ببناء قيادة وطنية موحّدة على برنامج كفاحي مقاوم لمخطّط تصفية القضية الفلسطينية. ثاني عشر: نضال الشعب الفلسطيني، وكما توقع نيلسون مانديلا، صار عنوان النضال العالمي بأسره من أجل الحرية والعدالة. وغدت فلسطين قضية العدالة الإنسانية الأولى في عصرنا، وهي تستنهض قوى وطاقات شبابية على امتداد العالم، بما في ذلك الولايات المتحدة، ليس فقط ضد الاحتلال الإسرائيلي وجريمة الإبادة الجماعية، بل ومن أجل العدالة الإنسانية والاجتماعية في العالم بأسره. هناك كثيرٌ مما سيُكتب ويُقال على أعتاب الذكرى السنوية الأولى لحرب الإبادة، غير أن معظمه لن يقترب من تقديم الصورة الكاملة لبطولة (وصمود) شعب صار أيقونة لا سابق لها لقيم الإنسانية ولصمود كل الشعوب المضطهدة ونضالها.

(الأمين العام للمبادرة الوطنية الفلسطينية)

> غدت فلسطين قضية العدالة الإنسانية الأولى في عصرنا، وتستنهض قوى وطاقات شبابية على امتداد العالم

نحن والاحتجاجات في إسرائيل

راتب شعبو

لا تتعلّق الإضرابات والاحتجاجات الشعبية في إسرائيل ضد حكومة بنيامين نتنياهو بخصوص حرب الإبادة التي تشنّها على غزّة بوحشية إسرائيل، ولا بالانتهاكات الفظيعة المرتكبة، ولا بالقتل المنهجي للمدنيين... إلخ، بل بحياة الرهائن بالدرجة الأولى. وهذا يقول الكثير عن قابلية «الديمقراطية» أن تُنجب نسخاً عمياء إنسانياً، فضلاً عن أنه يرسم خطّاً واضحاً بين الاحتجاجات العالمية، ولا سيما احتجاجات الطلاب في الجامعات، ذات البعد الحقوقي الإنساني، والاحتجاجات الإسرائيلية التي تنطلق من أرضية الحكومات الإسرائيلية نفسها في إنكار حقوق الفلسطينيين، بما في ذلك حقوق الإنسان الأساسية.

مع ذلك، تُظهر هذه الاحتجاجات ما افتقدناه دائماً في بلداننا، وهو الحضور الشعبي في ما يخصّ قرارات الحرب وسياساتها. يتّصل هذا بصورة وثيقة مع شكل العلاقة بين الحكومات والمحكومين عندنا، العلاقة ذات الاتجاه الواحد والقائمة على التغييب الكامل للناس عن إدارة شؤون حياتها، وإنكار أي حقٍّ «شعبي» في التدخّل، وحتى في التفكير، في المصالح العليا للبلد. القاعدة في الحرب، بصورة خاصة، أن الأنظمة السياسية عندنا تماهي نفسها مع المصلحة العليا للبلد، فلا يبقى أمام الناس، والحال كذلك، إلا أن يكونوا ممتثلين أو خونة. وينسحب هذا الشكل من العلاقة على التشكيلات غير الدولتية، سيما منها ذات المرجعية الدينية، التي تتولى مهامّ عسكرية ضد إسرائيل.

غياب مبدأ المحاسبة في السياسات الداخلية، وغيابها بشكل أكبر في سياسات الحرب وقراراتها وإدارتها، يبدأ وينتهي في تغريب الناس عن أحوالهم وفي افتراض معصومية «القادة»، ما يعني أن قراراتهم وسياساتهم هي أفضل ما يمكن، وهي الأكثر خدمة للمصلحة الوطنية، وأن الاحتجاج عليها لا يصبّ إلا في مصلحة الأعداء. على هذا، يبدو أن احتجاجات شعب «العدو» ومحاسبة قادته وسقوط بعضهم، وربما محاكمتهم، على أخطاء ارتكبوها، هو برهانٌ على صحة سياسات «قادتنا» الذين لا يخطئون. لهذا تسود البهجة عندنا عقب صدور تقرير لجنة تحقيق إسرائيلية يحمّل قادة إسرائيل مسؤولية فشل ما، كما جرى مثلاً عند إعلان تقرير لجنة فينوغراد في إبريل/ نيسان 2007. فبعد انتهاء الحرب الإسرائيلية على لبنان في صيف 2006، من دون أن تحقق إسرائيل أهدافها المعلنة للحرب (تدمير حزب الله، تحرير الأسرى من دون تبادل، تطبيق قرار مجلس الأمن 1559)، تحرّك الشارع الإسرائيلي للضغط على الحكومة من أجل تشكيل لجنة للتحقيق في الأداء السياسي والعسكري والأمني للقيادات الإسرائيلية. تشكلت لجنة فينوغراد، وأصدرت بعد عدة أشهر تقريرها الأول الذي حمّل الحكومة مسؤولية فشل الحرب. والفشل هنا لا يعني الهزيمة، بل يعني أنه كان بالإمكان تحقيق نتائج أفضل، سواء على صعيد إلحاق أذىً أكبر بالعدو أو تفادٍ أكثر للخسائر. استقال وقتئذ رئيس الأركان في أثناء سير التحقيقات، قبل صدور التقرير، واستقال بعد صدوره وزير الدفاع، وتدنّت كثيراً شعبية رئيس الوزراء إيهود أولمرت.

كان حزب الله حينها يغذّي صورة عن نصرٍ مؤزّر، وقد هلل «لسقوط» قادة الحرب الإسرائيليين بوصفه تأكيداً للنصر. والحقّ إن الأمين العام للحزب، حسن نصر الله، سبق أن قال إن هذه الحرب ستكلف قادة إسرائيل مناصبهم، وكان ذلك. ولكن، هل في ذلك مؤشّر على نجاح الحزب، وعلى أنه على الطريق الصحيح، ولا وجاهة لأي تحقيق أو محاسبة لقادته، أم أنه مؤشّر على أن في إسرائيل آلية محاسبة تحتكم إلى مصالح الدولة العليا، وأن القادة الإسرائيليين يبقون، مهما بلغوا، أدنى من هذه المصالح، وعرضةً للمحاسبة في خدمتها؟ من البديهي أن ما تهدف إليه لجان التحقيق هذه إنما تحسين أداء القادة الإسرائيليين، بما يعني توسيع فارق القوة بين إسرائيل ومحيطها، فلا يكفي أن تكون إسرائيل متفوّقة تقنياً ومادياً فقط، بل ينبغي أن تكون متفوّقة أيضاً في حسن إدارتها وفي سياساتها الحربية. أما الجو الديمقراطي الداخلي الذي يسمح بالاحتجاجات، فإنه لا يقلّ أهمية عن هذين الجانبين، لأنه يمنع نشوء علاقة اغتراب بين الناس وحكومتهم، فلا تبدو الحكومة جسماً قمعياً مستقلاً عن الناس وبعيداً عن تأثيرهم.

الحالة المعاكسة نشهدها على نحو واسع وعميق في سورية، فقد بات السوريون لا يبالون كثيراً بكل صنوف العدوان التي يتعرّض لها بلدهم في ظل الطغمة الحاكمة، بل إن قسماً من السوريين بات، بفعل مواظبة الطغمة الحاكمة على تغريب الناس عن بلدهم وصولاً إلى تهجيرهم، يرى في الضربات الإسرائيلية المتكرّرة إضعافاً لنظام الحكم، يحمّل المسؤولية للطرف الآخر. ويأتي التوقيف مع إمداد كل من فرنسا وسويسرا وألمانيا والنمسا القضاء اللبناني بملفّات ومستندات تعزّز المحاكمة، فيما أجريت تحقيقات داخل مصرف لبنان، وسلمت بيانات ومستندات إلى القضاء تدين رياض سلامة، على الرغم من تخاذل الحاكم بالتكليف وسيم منصوري عن اتخاذ صفة الادّعاء باسم المصرف لعدم الوصول إلى الادعاء على مجلس المصرف، حيث كان منصوري أحد أعضائه. سينشغل لبنان في ملفٍّ على تماس مع ملف المودعين اللبنانيين، حيث تعمل حكومة تصريف الأعمال على شطب أموالهم من دفاترها المالية، وستكون مادة تجاذب سياسي وإعلامي وطائفي بين الجماعات اللبنانية المتنافرة، فيما ينزّل «الحاكم بأمره» سابقاً في سجن مديرية قوى الأمن الداخلي، المعروف بسجن الضباط الأربعة الذين اعتقلوا فيه على خلفية اغتيال رئيس الحكومة السابق، رفيق الحريري، وخرجوا منه أبرياء.

ليس واضحاً بعد ما إذا كان القضاء العدلي بمقدوره المضي بعيداً في حرب واسعة ضد الفساد. ومن شبه المؤكّد أنه يدرك حجم الانقسامات الطائفية والإرباكات المتعلقة بقضايا كثيرة تقسم اللبنانيين، مثل الحرب والكهرباء والجامعات والضرائب والاستيلاء الفئوي على المواقع الرسمية والأعداد السكانية... وتداعيات كثيرة يمكن أن تدفع الأمور خارج السيطرة.

(كاتب لبناني)

> بات السوريون لا يبالون كثيراً بكل صنوف العدوان التي يتعرّض لها بلدهم في ظل الطغمة الحاكمة

> سينشغل لبنان في ملف على تماس مع ملف المودعين اللبنانيين، إذ تعمل حكومة تصريف الأعمال على شطب أموالهم من دفاترها المالية

رياض سلامة... لماذا الآن؟

يقظان التقي

من خارج التوقعات، جرى توقيف حاكم مصرف لبنان السابق، رياض سلامة، احترازياً على ذمّة التحقيق، بعدما مثل أمام المدّعي العام التمييزي، القاضي جمال الحجار الذي استجوبه ثلاث ساعات، ثمّ أبلغه أنه موقوف إلى حين استكمال التحقيق معه. لم تعرف أبعاد هذه الخطوة، إن كانت فتح ملفات أم تمهيداً لإغلاقها مع حاكم لبنان السابق، الذي شكل خلال السنوات الماضية مادة سياسية ومالية وقضائية دسمة منذ أن انطلقت انتفاضة 17 تشرين الأول عام 2019، وطالبت بإسقاطه مع المنظومة السياسية ومحاكمتهم بتهم الفساد والفشل السياسي في تدبير البلاد التي صارت بلا بوصلة سياسية وإدارية، إذ تسيّر الأحزاب السياسية (الوحيدة في العالم عائلية وطائفية) فقط مصالحها في الدفاع عن مشاريعها وثرواتها ومكتسباتها.

كمٌّ هائل من الانتقام من اللبنانيين والكيديّة السياسية التي يملأون بها الصحف والإعلام، ويدلون بآرائهم في الإصلاح، وحيث يتصدر رياض سلامة الأخبار، وهو يجلس على خزائن من أسرار يحتفظ فيها لنفسه، ويتعاطى معها ببرودة مخيفة امتدت 30 عاماً من الهندسات المالية وعقودها وسلفاتها واعتماداتها وصفقاتها برؤوس كبيرة سياسية ومالية ومصرفية واقتصادية ووزارية ونيابية، وشملت أيضاً وجوهاً إعلامية وثقافية من المؤسّسات الخدماتية والتسويقية لمرشّح المصرف المركزي إلى رئاسة الجمهورية منذ العام 2006.

أما لماذا رياض سلامة الآن، ولبنان يعيش على إيقاع سلسلة الضربات الجوية والصاروخية المتبادلة بين إسرائيل وحزب الله، ومع وصول الطرفين إلى درجة كارثية في صراعهما المفتوح منذ إعلان الحزب المدعوم من إيران فتح جبهة إسناد للمقاومة الفلسطينية في غزّة. وتبدو مجريات المواجهات اليومية موجهة لتجنب حرب واسعة، ولكنها عمليات محفوفة بالمخاطر في ظروف البلد المتروك، والذي يتعاطى مع أسوأ الأمور العسكرية والسياسية والمالية. ليس معروفاً ما إذا كان الهدف من توقيف رياض سلامة فتح ملفه كاملاً، وهذا يعني أن مرحلة من الضغوط الدولية قد بدأت على لبنان وعلى قرارات اتّخذها الحاكم، وكانت لها قوانين ومراسيم وموازنات حكومية مدروسة من لجان مالية متخصّصة، وأن ثمة إلحاحاً دولياً على محاربة الفساد والإصلاح، سيما مع صدور عقوبات أميركية وكندية وبريطانية وأوروبية على سلامة، وصدور مذكرات توقيف سويسرية وفرنسية ونمساوية بحقه وشقيقه رجا وسكرتيرته وزوجته الأوكرانية وغيرهم. ويسبق التوقيف تهديد هيئة العمل الدولية (FATF) التي ستعقد اجتماعاً لها في 25 سبتمبر/أيلول الجاري يضع لبنان على اللائحة الرمادية لغسل الأموال ودعم الإرهاب وتمويله واستعمال النقدي (الكاش)، ويخشى أن سلامة متورّط في هندسات مالية ربطته مع الاقتصاد الموازي لحزب الله. منذ خروج رياض سلامة من موقعه حاكماً لمصرف لبنان المركزي، وخلال 14 شهراً، تموضعت المنظومة السياسية الحاكمة، واستقرّت أوضاعها، وأصبح في وسعها الدفاع عن المشتبه بهم من أفرادها لحماية نفسها، وزال خوفها من رأس جبل جليد الفساد الذي يمثله الحاكم السابق، فقد تكون قرّرت التجاوب مع الضغوط الخارجية والتضحية به، وبالمستندات والوثائق واللوائح التي يهدّد بها لدى شركات حفظ الداتا الخاصة في هولندا وغيرها (مسارعة رئيس حكومة تصريف الأعمال، نجيب ميقاتي، ووزراء وأحزاب إلى بيانات الاحتكام إلى القانون)، من دون التطرّق إلى أسباب الكارثة، وكل طرف يحمّل المسؤولية للطرف الآخر. ويأتي التوقيف مع إمداد كل من فرنسا وسويسرا وألمانيا والنمسا القضاء اللبناني بملفّات ومستندات تعزّز المحاكمة، فيما أجريت تحقيقات داخل مصرف لبنان، وسلمت بيانات ومستندات إلى القضاء تدين رياض سلامة، على الرغم من تخاذل الحاكم بالتكليف وسيم منصوري عن اتخاذ صفة الادّعاء باسم المصرف لعدم الوصول إلى الادعاء على مجلس المصرف، حيث كان منصوري أحد أعضائه. سينشغل لبنان في ملفٍّ على تماس مع ملف المودعين اللبنانيين، حيث تعمل حكومة تصريف الأعمال على شطب أموالهم من دفاترها المالية، وستكون مادة تجاذب سياسي وإعلامي وطائفي بين الجماعات اللبنانية المتنافرة، فيما ينزّل «الحاكم بأمره» سابقاً في سجن مديرية قوى الأمن الداخلي، المعروف بسجن الضباط الأربعة الذين اعتقلوا فيه على خلفية اغتيال رئيس الحكومة السابق، رفيق الحريري، وخرجوا منه أبرياء.

ليس واضحاً بعد ما إذا كان القضاء العدلي بمقدوره المضي بعيداً في حرب واسعة ضد الفساد. ومن شبه المؤكّد أنه يدرك حجم الانقسامات الطائفية والإرباكات المتعلقة بقضايا كثيرة تقسم اللبنانيين، مثل الحرب والكهرباء والجامعات والضرائب والاستيلاء الفئوي على المواقع الرسمية والأعداد السكانية... وتداعيات كثيرة يمكن أن تدفع الأمور خارج السيطرة.

(كاتب لبناني)

العربي الجديد
www.alaraby.co.uk
تصدر عن شركة فضاءات ميديا ليميتد
(Fadaat Media Ltd)

رئيس التحرير معن البياري ■ مدير التحرير ارنست خوري ■ المدير الفني إميل منعم ■ السياسة جمانة فرحات ■ الاقتصاد مصطفى عبد السلام ■ الثقافة نجوان درويش ■ منوعات ليال حداد ■ المجتمع يوسف حاج علي ■ الرياضة نبيل التليلي ■ تحقيقات محمد عزام ■ مراسلون نزار قنديل

المكاتب
■ المكتب الرئيسي، لندن
Ealing Cross, Second floor, 85 Uxbridge Road, London, W5 5TH
Tel: 00442045801000
■ مكتب الدوحة
الدوحة ـ برج الفردان ـ لوسيل ـ الطابق الـ 20 ـ
هاتف: 0097440190600

■ مكتب بيروت
بيروت ـ الجميزة ـ شارع باستور ـ بناية west end 33
هاتف: 009611567794 - 009611442047
■ البريد الإلكتروني: Email: info@alaraby.co.uk
■ للاشتراكات: alaraby.co.uk/subscriptions
هاتف: 97440190635+ جوال: 97450059977+
■ للإعلانات: alaraby.co.uk/ads